الأطر التشريعية والأخلاقية لصحافة الذكاء الاصطناعي: رؤية نقدية لتجارب عالمية وإقليمية ومحلية

Legislative and Ethical Frameworks for AI Journalism: A Critical View of Global, Regional and Local Experiences

* أ.د. رفعت محمد البدرى

المخلص

استهدفت الدراسة التعرف على أهم القوانين واللوائح والقواعد المنظمة للذكاء الاصطناعي وخاصة ما يتصل منها بمجال الصحافة من أجل فهم أشمل للآثار والاعتبارات القانونية التي تشمل كافة الاطراف المشاركة في إنتاج وتطوير واستخدام تلك التكنولوجيات. واستخدمت الدراسة منهج التحليل الكيفي الذى تم من خلاله فحص واستقراء عدد من نصوص القوانين والتشريعات والقواعد الصادرة في مجال الذكاء الاصطناعي، ورصد الدراسات والآراء النقدية ذات الصلة حول تلك التشريعات في الدول العالمية والاقليمية والمحلية عينة الدراسة وهى(الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين والامارات والسعودية ومصر) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الاستراتيجيات والمواثيق الأخلاقية لن يكون لها أثر إلا من خلال سن تشريعات وقوانين ملزمة للشركات وللمبرمجين وللباحثين وتوجب المساءلة ،وأن تلك التشريعات يجب أن تنظم تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي بحيث يستخدم بطريقة مسؤولة وأخلاقية وآمنة، وأن تحمي البرامج والتطبيقات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي حقوق المواطنين سواء الفرد الطبيعي أم الاعتباري، بما في ذلك الحق في الخصوصية وعدم التمييز، وأن مفهوم صحافة الذكاء الاصطناعي قد اتسع ليشمل العديد من المفاهيم الأخرى مثل الصحافة التليفزيونية وصحافة الفيديو ، وصحافة البودكاست، والصحافة الغامرة، وصحافة الدرون، وصحافة البيانات، وصحافة الواقع الافتراضي والمعزز، وهو ما يستدعى الحرص على تضمين التشريعات الجديدة كل وسائل الحماية لحقوق الجماهير فيما يتعلق بإنتاج المحتوى وخصوصية البيانات والملكية الفكرية.

كلمات مفتاحية: صحافة الذكاء الاصطناعي– الأطر التشريعية– الأطر الأخلاقية.

* أستاذ الصحافة بكلية الإعلام - جامعة المنوفية

Abstract:

The study aimed to identify the most important laws, regulations, and rules regulating artificial intelligence and related to the field of journalism in order to have a more comprehensive understanding of the legal implications and considerations that include all parties involved in the production, development, and use of these technologies. The study used a qualitative analysis approach through which a number of texts of laws and legislation were examined and extrapolated. And the rules issued in the field of artificial intelligence, and monitoring relevant studies and critical opinions about these legislations, especially in global, regional and local countries, the sample of the study, which is (the European Union, the United States, China, the Emirates, Saudi Arabia, and Egypt). The study reached several results, including that strategies and ethical charters will only have an impact. By enacting binding legislation and laws for companies, programmers, and researchers that require accountability, and that these legislations must regulate the development of the use of artificial intelligence so that it is used in a responsible, ethical, and safe manner, and that the programs and applications resulting from artificial intelligence protect the rights of the citizen, whether the natural or legal individual, including the right to Privacy and the right to non-discrimination, and that the concept of artificial intelligence journalism has expanded to include many other concepts such as television journalism, video journalism, podcast journalism, immersive journalism, drone journalism, data journalism, and virtual and augmented reality journalism, which calls for care to include all new legislation Means of protection for the rights of audiences with regard to content production, data privacy, and intellectual property.

Key words: artificial intelligence journalism - legislative frameworks - ethical frameworks.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في ظهور وسائل الإعلام الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي، وأحدثت تلك المنصات ثورة حقيقية في طريقة إنتاجها للمعلومات واستهلاكها ومشاركتها في جميع أنحاء العالم، وأصبحت منصات التواصل الاجتماعي مثل Facebook وx المصدر الأساسي للأخبار للعديد من الأشخاص، وخاصة الأجيال الشابة، كما كان صعود تلك الوسائل الرقمية والاجتماعية مصحوبًا بالاستخدام المتزايد لأنظمة الذكاء الاصطناعي في إنتاج الأخبار.(١)

وما يضاعف ويعقد من صعوبات المشهد الصحفي والإعلامي هو تحول شركات المنصات الكبيرة مثل جوجل وأمازون وميتا ومايكروسوفت لتكون الجهات الفاعلة الرئيسية في تقديم الأخبار، فضلا عن هيمنتها على مجال البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، وهو المجال الذي أصبح أكثر إثارة للاهتمام بالنسبة لصناعة الأخبار في السنوات الأخيرة، نظراً لوعوده الكبيرة بإعادة تشكيل العمل الصحفي بطرق مفيدة ومبتكرة ومختلفة.(٢)، بالإضافة الى ظهور نماذج اللغة الكبيرة (LLMs) أو ما يسمى "الذكاء الاصطناعي التوليدي" والتي من شأنها أن تعزيز هيمنة تلك شركات المنصات في مجال الذكاء الاصطناعي، نظرًا لمزاياها البنيوية القوية الموجودة في هذا المجال وسيطرتها على العديد من البنى التحتية التكنولوجية الأساسية.(٣)

واليوم لا يوجد أدنى شك في القدرات الهائلة لتقنيات الذكاء الاصطناعي وإمكانية توظيفها في العديد من المجالات ومنها مجال الإعلام وصناعة الأخبار بصفة خاصة، بل يمكن التأكيد بأننا أمام عصر جديد من التطور في صناعة الإعلام، حتى أن البعض يرى أنه عصر متوافق بشكل كامل مع تقنيات الثورة الصناعية الخامسة، وربما يشهد المستقبل القريب اختفاء غالبية المؤسسات الإعلامية بشكلها التقليدي وتحولها إلى الملايين من مراكز المعلومات المنتشرة في جميع أنحاء

العالم، وخاصة في ظل شبكات الجيل السابع التي تغطي كل نقطة على سطح الكرة الأرضية وتحت سطح البحر بشبكات الإنترنت، وتعمل دون انقطاع.(٤)

وإذا كان الامر كذلك، وتلك هي الحقيقة، فكيف يمكن لنا ضمان الاستقلالية في السياسات التحريرية للمؤسسات الصحفية إذا بدأت هيئات التحرير بها في استعمال نماذج لغوية غير شفّافة ؟ أو تخضع لمصالح أو رؤى خاصّة؟ وكيف نضمن صِدق المعلومات عندما نجد في المستقبل القريب جداً أن غالبية المحتوى المنشور على الشبكة العنكبوتية من إنتاج الذكاء الاصطناعي؟ وما السبيل إلى الحيلولة دون تفتيت الفضاء الإعلامي إلى عدد كبير من المسارات المعلوماتية التي تغذّيها في النهاية روبوتات المحادثة؟

ولعل التسليم بترديد البعض بشأن القدرة على التوقّع والتحسب لكافة العواقب التي ستترتّب على استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام يبدو أمراً لا يخلو من المجازفة المحفوفة بالكثير من المخاطر، فالابتكار وحده أو التقنية وحدها لا يمكن أن تكون كافية لإحراز التقدّم وتحقيق الإنجاز، بل ينبغي أن يكون ذلك مصحوباً حتمياً بالقوانين المناسبة والضمانات الأخلاقية .

ولعل تاريخ التطور التكنولوجي يحفل بالعديد من الأمثلة التى حتمت ذلك التدخل، بدءًا من حظر استنساخ البشر إلى معاهدات منع انتشار الأسلحة النووية ومرورًا بالمراقبة الصحّية للأدوية، حيث تمّ فيها إيقاف التطور التكنولوجي أو الإشراف عليه أو توجيهه، وذلك حرصاً وتقديساً للأخلاقيات، ومن ثم فانه على نحو مماثل يجب أن يخضع الابتكار المستند على الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام والصحافة إلى قواعد أخلاقية واضحة وضوابط قانونية محددة.

ومن ثم أصبحت الحاجة ملحة وعاجلة لمعالجة التحديات القانونية والتنظيمية التي تنشأ عن ذلك التحول بما في ذلك إشكاليات المساءلة عن المحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي، وضمان الشفافية والعدالة في نشره، وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات المتضررة من الذكاء الاصطناعي، بل وأصبح فهم الإطار التشريعي

لممارسة صحافة الذكاء الاصطناعي أمرًا حيويًا للعديد من الاعتبارات الأخلاقية والمهنية، ومخاوف انتهاك الخصوصية وحماية البيانات، وحقوق الملكية الفكرية، والتأثير المحتمل على حرية التعبير وتداول المعلومات، وغيرها

لذا تستهدف هذه الورقة البحثية التعرف على أهم القوانين واللوائح والقواعد الحاكمة للذكاء الاصطناعي في مجال الصحافة من أجل فهم أشمل للآثار والاعتبارات القانونية التى تشمل كافة الاطراف المشاركة في إنتاج وتطوير واستخدام تلك التكنولوجيات في مجال الإعلام، وصولا إلى تحليل نوعى للمشهد القانوني الحالى المحيط بصحافة الذكاء الاصطناعي، وتسليط الضوء على الآثار المترتبة على أداء كل من ممارسي وسائل الإعلام ومطوري الذكاء الاصطناعي والمجتمع ككل.

وتتناول الورقة رصد أهم مجالات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الصحافة، ثم استكشاف أبرز المفاهيم الأساسية في تشريعات صحافة الذكاء الاصطناعي، ثم التعرف على أهم المخاطر والتهديدات التى تصاحب استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الصحافة، وبالتوازي مع ذلك فحص وفهم الأطر القانونية التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي فيما صدر من قوانين او لوائح تؤثر على صناعة الصحافة والإعلام عالمياً واقليمياً ومحلياً، وأخيرا تقديم فهم ورؤية نقدية لطبيعة القوانين الجديدة الصادرة واللوائح المنظمة والقواعد الملزمة والمتعلقة بهذا المجال الذى يتطور بسرعة مذهلة.

توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الصحافة:

وفقا لقاعدة اختبار تورينغ بأن قدرة الفرد على التمييز بين الآلة والبشر من خلال المحادثة تعتبر أحد أهم المعايير التي يقاس من خلالها الذكاء الاصطناعي، فيمكن الجزم بأنه منذ ظهور اختبار (تورينغ) في منتصف القرن العشرين الذي يقيس قدرة الآلة على محاكاة "الذكاء" البشري، لم نر تقنية استطاعت أن تتجاوز ذلك الاختبار حتى ظهور النموذج اللغوي الكبير LLM ، وأحد أشهر تطبيقات ذلك النموذج اللغوي اليوم ChatGPT من شركة OpenAi، وتكمن أهمية تلك النماذج اللغوية، والأدوات

التوليدية كأحد أكبر النقلات النوعية في عالم الذكاء الاصطناعي؛ في إمكانية تحويرها، واستخدامها لتطبيقات عديدة، وتخصيصها لمجالات مختلفة، وهي ليست إلا نموذجًا واحدًا من النماذج الجديدة التى تتأهب لمحاكاة "الذكاء" البشري. (٥)

ووفقافل ركسيشناو ماركونى أستاذ الصحافة بجامعة كولومبيا في نيويورك ومؤلف كتاب "الذكاء الاصطناعي ومستقبل الصحافة" فانه يجب علينا أن نسارع في دمج هذه التقنيات الجديدة بأسرع وقت ممكن حتى يفكر الصحفيون في أعمال جديدة، ويرى أن تلك التقنيات قادرة على تنفيذ من ١٢% من المهام الصحفية بما يوفر الوقت أمام الصحفيين للتركيز على جودة المحتوى أو وأداء مهام أخرى . (٦)

وقد كشفت إحدى الدراسات الحديثة أن معظم تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في صناعة الأخبار تتركز عالمياً في مناطق الأمريكتين (٤٣.٠١٪) وأوروبا (٣٩.٧٨٪)[7] بصفة أساسية' إلا أن هناك قوى عالمية أخرى ودول عديدة قد ألقت بثقلها في ذلك المجال، بل وأصبح الإعلام العربي ذاته غير بعيد عن تلك التطورات وخاصة في دول مثل السعودية والامارات وقطر سواء من حيث الترتيب على المؤشر العالمى لجاهزية الحكومات لتطبيق الذكاء الاصطناعي، أو من حيث البيئة التكنولوجية اللازمة، أو حتى من حيث الممارسة والتطبيق العملي، حيث تأتى قناة العربية كأول تجربة عربية استخدمت العديد من الأدوات والتطبيقات الخاصة بالذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى لديها، وتليها مؤسسة الجزيرة القطرية، ثم الشرق بلومبرج، وسكاي نيوز عربية، ومؤسسة أبوظبي للإعلام، ومؤسسة دبي للإعلام، وجريدة الاتحاد [8] فضلا بعض التجارب الأخرى في مصر مثل موقع القاهرة ٢٤.

ويمكن تقسيم تناول تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الصحافة والإعلام من حيث مخرجاتها، ووظائفها إلى ثلاثة محاور مجالات اساسية :

(١) تطبيقات صناعة المحتوى:

تأتي تقنيات توليد المحتوى(GAI) في مقدمة التقنيات الذكية في مجال الإعلام سواء المحتوى النصي، أو الصوتي، أو المرئي، وهي أدوات تعزز من عملية إنشاء المحتوى بشكل كبير.

وتعتبر تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) هي أحد النماذج المستخدمة الآن، وتعمل على أساس فهم اللغة البشرية، وإنشائها، ومعالجتها؛ إذ تقوم وكالة الأنباء Associated Pressمن خلال منصة الذكاء الاصطناعي Wordsmith باستخدام تلك التقنية في عدة أمور، مثل: كتابة ملخصات لأحداث وفعاليات معينة، وكتابة مقالات في مجالات لا يُوجد بها صحفيون للقيام بذلك، وكتابة التقارير المالية، وتلخيصها بلغة ميسرة، ولعل من أهم نواتج ذلك الاستخدام ما أتاحته تلك التقنية للوكالة ؛ فمنذ بداية استخدام الذكاء الاصطناعي أعلنت الوكالة أن قدرتها على تغطية بعض الجوانب الإخبارية تضاعفت إلى (١٠) مرات، ونسبت الفضل في ذلك إلى صحفييها الجدد المتمثلين في "الروبوت".[9]

كما يتم تُوظيف شبكات الخصومة التوليدية (GANs) لتوليد أو تعديل المحتوى المرئي، مثل: بناء رسومات فنية، أو إنشاء صور مصاحبة للأخبار والمقالات، إلا أن قوة هذه التقنية الفعلية تكمن عند مصاحبتها لمواد مرئية فيلمية؛ إذ بإمكانها إنشاء شخصيات افتراضية واقعية تقوم بمهام المذيع، أو المراسل، أو حتى الممثل، وقد تكون التجربة الصينية هي الأولى عالميًّا في استخدام مذيع أخبار "اصطناعي"، وهو ما قالت عنه: قناة New China إنه المذيع، وسيكون متواجدًا ومتاحاً على شاشاتهم، ومواقعهم الإلكترونية ٢٤ ساعة يوميًّا، وأنها خطوة ستخفض التكاليف– بشكل كبير– على مستوى المؤسسة بالكامل.[10]

كما استفادت– أيضًا– قناة OTV الهندية من التقنية نفسها والتي تستخدمها بشكل رئيسى حيث تقدم مذيعة واحدة؛ الأخبار بعدد من اللغات المحلية في الوقت نفسه، كما أن هذه التقنيات أصبحت اليوم متاحة للاستخدام أمام "صناع المحتوى" على وسائل

التواصل الاجتماعي؛ إذ يملكون شخصية ونمطًا، وأسلوبًا معينًا يتواصلون- من خلاله- مع الجمهور، ويتخاطبون معه، وفي- غالب الأحيان- دون إدراك الجمهور أن مَنْ يتحدثون ويتكلمون معهم أشخاص غير حقيقيين.

ويُستخدم اليوم بالفعل أحد أشكال هذه التقنية في الإنتاج الفيلمي والتلفزيوني؛ فتقنيات الـ Deep fake تتيح للمخرجين، وشركات إنتاج الأفلام "تركيب" وجه الممثل، أو الممثلة على جسم شخص آخر حقيقيًّا كان أم افتراضيًّا، وتقوم التقنية بتوليد تعابير الوجه المناسبة؛ وذلك وفقاً للمشهد؛ فالعملية التي كانت تحتاج شركات مؤثرات بصرية ضخمة للقيام بها أصبح ممكنًا استخدامها من قبل فريق الفيلم مباشرة، ورؤية نواتجها بشكل لحظي.[11]

وتقوم تطبيقات، مثل Runway Gen 2 بإنتاج لقطات مرئية متكاملة، وهذا بأسلوب تصوير، وإخراج فيلمي من خلال نصوص وصور ثابتة فقط، وبلا شك؛ فإن هذه المدخلات على عملية الإنتاج السينمائي غيرت وستغير- بشكل كبير- ما كان عادة يجري في مراحل الإنتاج المتعارف عليها، وهي تستخدم اليوم في أكبر الإنتاجات السينمائية، ولعل من أقرب النماذج التي رأيناها هذا العام: فيلم Indiana Jones من شركة Disney التي اعتمدوا فيها استخدام الذكاء الاصطناعي؛ وذلك للقيام بأسلوب de-aging لتصغير شكل الممثل (هاروسين فورد) داخل الفيلم[12]

(٢) تطبيقات التشغيل والأتمتة:

تتعدد تطبيقات الذكاء الاصطناعي الجديدة، ولكل منها مهام مختلفة، ووظائف تقوم بها، ومن ذلك التنوع تولدت تطبيقات تستخدم الذكاء الاصطناعي هي ذاتها لأتمتة مهام محددة؛ وذلك من خلال أوامر نصية مدخلة؛ إذ يمكن للمؤسسات الإعلامية أن تقوم- مثلًا- بإدخال أمر من خلال هذا التطبيق للبحث في مكتباتها المرئية، واستخراج أي محتوى تحدده الوسيلة، ويتعلق هذا المحتوى بموضوع معين، أو يحوي صورًا معينة؛ فيقوم هذا التطبيق بإرسال أوامر تلقائيًّا إلى تطبيقات أخرى ذكية هي ذاتها، وتلك التطبيقات الأخرى تقوم بالمثل، وهكذا؛ حتى يتحقق الهدف الأساسي الذي

أدخله صاحب الشأن؛ فتطبيق (AutoGPT) برز بقوة عندما أعطى أحد المستخدمين أمرًا نصيًّا بسيطًا للذكاء الاصطناعي يطلب فيه القيام بأية مهمة من الممكن أن تكسبه مالًا، وخصص ميزانية قيمتها (١٠٠) دولار؛ فقام الذكاء الاصطناعي برحلة أتمتة، وتوزيع مهام، ومن خلالها قامت الآلة ببناء الهوية، والموقع الإلكتروني للمشروع، ثم حددت منتجات مناسبة يمكن أن تباع من خلال الموقع، وأخيرًا خصصت (٤٠) دولارًا للتسويق؛ وذلك عبر منصتي الفيسبوك، والانستقرام؛ فصارت قيمة الشركة اليوم، وخلال مدة وجيزة تُحسب بالأيام (٢٥) ألف دولار .[13]

كما طورت وكالة الأنباء (رويترز) Reuters ذكاءً اصطناعيًّا أسمته Lynx Insight يقوم بشكل آلي باقتراح جمل؛ وذلك بناء على البيانات الرقمية المدخلة التي تهدف إلى مساندة الصحفي في كتابة التقارير المعتمدة على الأرقام بشكل كبير، وهنا يقوم التطبيق بتحليل البيانات الكلية، واستخراج مستخلصات يمكن أن يبني بها الصحفي مقاله، كما قامت قناة Sky News بتوظيف الذكاء الاصطناعي في عرضها لزفاف الأمير (هاري) و(ميغان ماركل)؛ وذلك للتعريف بالضيوف حال وصولهم، وظهورهم على الكاميرا، وكذلك قامت (الواشنطن بوست) The Washington Postبتطوير (روبوتها) الخاص المسمى (هيليوغراف)Heliograf ، وهو الذي قام في سنته الأولى بكتابة (٨٥٠) مقالًا نشر في صحيفتها المطبوعة، والإلكترونية تلقائيًّا. [14]

٣- تطبيقات تحليل البيانات، وفهم الجمهور:

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز- بشكل كبير- قدرة المؤسسات الإعلامية على فهم جمهورها بشكل أكثر دقة؛ فتستخدم (نتفلكس) -Netflix مثلًا- التعلم الآلي للتوصية بالعروض، والأفلام للمشاهدين؛ وذلك بناءً على سجلات المشاهدة، والتفضيلات، والسلوك، وهي أحد العناصر المهمة في نجاح الشركة من بين منافسيها؛ حيث تزعم الشركة أنها توفر مليار دولار سنويًّا؛ من خلال هذه الخوارزميات الذكية التي تبقي المستخدم بوصفه مشتركًا؛ لأن خوارزميات التوصية تقدم للجمهور دومًا محتوى

مناسبًا لهم؛ مما يؤجل عمليات إلغاء الاشتراك من قبل المستخدمين للمنصة، وتقوم صحيفة (نيويورك تايمز) New York Times باستخدام نظام ذكاء صناعي أسموه Blossom، وهو يقوم بتحليل مقالاتهم كاملة يوميًّا، ثم النظر إلى وسائل التواصل الاجتماعي، وتحديد أية من هذه المقالات سيكون لها أداء قوي في ذلك اليوم؛ ومن ثَمَّ تقدم التوصية لفريق التحرير عن المحتوى المناسب نشره على وسائل التواصل.[15]

كما أن للجانب التنبؤي للذكاء الاصطناعي شأنًا مهمًّا في تحليل سلوكيات الجمهور؛ إذ تقوم الصحيفة الإلكترونية Buzz Feed على سبيل المثال باستخدام أداة ذكاء اصطناعي بالبحث في وسائل التواصل الاجتماعي؛ وذلك للتنبؤ بالموضوعات الأبرز التي يمكن تغطيتها، وهذا مشابه ايضاً لما تقوم به قناة BBC بأداتها الخاصة التي تحلل ما عرض من مباريات رياضية، واستخراج مقتطفات ولقطات مصغرة ممنتجة، وجاهزة للعرض؛ حيث يرى الذكاء الاصطناعي أنها ستناسب الجمهور المستهدف .[16]

التهديدات والمخاطر الناتجة عن الذكاء الاصطناعي في الإعلام والصحافة:

ليس هناك أفضل من مطالعة أحدث تقرير سنوي لمعهد رويترز لدراسة الصحافة، حول التحديات والفرص التي تواجه وسائل الإعلام في هذا العام ٢٠٢٤، وأشرف عليه نيك نيومان الباحث في معهد رويترز لدراسة الصحافة، حيث يدق التقرير جرس الإنذار أمام الصحفيين ومؤسسات الإعلام لا سيما مديري الأقسام الرقمية منها، محذرا من تطور التكنولوجيا بسرعة هائلة يعجز المتابعون عن استيعابها وفهمها.

ويضع التقرير أمام الصحفيين وقادة مؤسسات الإعلام خطة النجاة عبر تطوير الأخبار المباشرة، والتحليل العميق، واعتماد التجارب البشرية المبنية على التواصل، وكذلك تطوير تنسيقات الصوت والفيديو الأطول التي يتوقع أن تصمد أكثر من النص أمام زحف الذكاء الصناعي.

ولا يدعو التقرير الى المواجهة مع التكنولوجيا الجديدة، وإنما يحث على استخدام تلك التقنيات –بما فيها الذكاء الصناعي– لجعل عمل الصحافة والإعلام أكثر كفاءة في مناخ اقتصادي يزداد صعوبة، وفي الوقت ذاته يدعو لاستخدام تلك التقنيات في نشر المحتوى وتوزيعه ليكون أكثر ملاءمة لجمهور مختلف ومتنوع، وتخصيص المحتوى لجمهور معين.

ويرى التقرير أن قوة الذكاء الاصطناعي ستجتاح مجال المعلومات الرقمية هذا العام مستفيدة من الاضطراب السياسي والاقتصادي حول العالم، ومن المرجح أن تكون الآثار عميقة على موثوقية المعلومات، واستمرارية عمل وسائل الإعلام الرئيسية في عام يشهد انتخابات حاسمة مقرر إجراؤها في أكثر من ٤٠ دولة ديمقراطية، ويشهد كذلك استمرار الحروب في أوروبا والشرق الأوسط.

وبالنظر لأن الغالبية العظمى من كل محتوى الإنترنت سيتم إنتاجه بواسطة الذكاء الاصطناعي بحلول عام ٢٠٢٦، كما يتنبأ التقرير، سيحتاج الصحفيون ووسائل الإعلام ومؤسسات إنتاج الأخبار إلى إعادة التفكير في أدوارهم ومراجعة أعمالهم ومهامهم سريعا وبشكل ملح، كما يتوقع التقرير توقف المزيد من الصحف عن طباعة نسخ ورقية يومية مع ارتفاع تكاليف الطباعة وضعف شبكات التوزيع أو في بعض الحالات الوصول إلى نقطة الانهيار.

وتوقع التقرير تحولاً كبيراً نحو تجميع المحتوى الأخباري وغير الأخباري الرقمي حيث يسعى الناشرون الكبار إلى الحفاظ على الجمهور الحالي، وبحسب التقرير الاستشرافي، ستكتسب الروبوتات الذكية والمساعدون الشخصيون المزيد من الزخم في عام ٢٠٢٤، مما سيثير تساؤلات كبرى حول الملكية الفكرية، كما تتحسن تقنيات استنساخ المحتوى، مما يثير معها العديد من التساؤلات القانونية والأخلاقية.

ويرى التقرير أن هذا العام سوف يشهد تأثيرا كبيرا للمحتوى التوليدى مثل ChatGPT على أداء غرف الأخبار حيث توجد مخاوف عميقة بشأن الثقة وحماية الملكية الفكرية،

كما يمكن للناشرين أيضًا استغلال المزايا الموجودة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، لجعل أعمالهم أكثر كفاءة وملاءمة للجماهير.

ويرى معظم الناشرين المشاركين في التقرير أنّ أهم استخدام لتقنية الذكاء الاصطناعي في مجال الصحافة هذا العام، هو أتمتة العمليات الخلفية للأخبار (٥٦%)، والمقصود بها استخدام الروبوتات لأداء المهام الروتينية بدلًا من المحررين، مثل إضافة علامات البيانات الوصفية لتحسين محركات البحث .

يلي ذلك، تحسين التوصيات للمستخدمين (٣٧%) والاستخدامات التجارية (٢٨%)، والبرمجة (٢٥%)، وجمع الأخبار (٢٢%)، واستخدام الذكاء الاصطناعي لدعم التحقيقات أو التحقق وتدقيق المعلومات، ويضيف التقرير أننا سوف نرى هذا العام مساعدين افتراضيين يراقبون عمل الصحفيين، ويقترحون طرقًا لرواية القصص بشكل أكثر إثارة للاهتمام، وأكثر دقة وصلة بالموضوع.

ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات في أكثر من ٤٠ دولة في عام ٢٠٢٤، تتزايد المخاوف بشأن كيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة من قبل السياسيين والناشطين، وكذلك من قبل الجهات الخارجية، للتأثير على النتائج، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تولد صورًا ومقاطع صوت وفيديو اصطناعية في ثوان، فضلًا عن استهداف مجموعات محددة من الجمهور على نطاق واسع.[١٧]

ورغم ما أشرنا إليه سلفاً حول قدرة الذكاء الاصطناعي على دعم مجال الصحافة والإعلام، إلا أن تقرير رويترز الأخير ٢٠٢٤ يثير المزيد من القلق والشكوك حول السلبيات والمخاطر المصاحبة لذلك، والتى تهدد صناعة الأخبار بقوة فالذكاء الاصطناعي فرغم ما يقدمه من الايجابيات والمزايا، إلا أنه يحمل أيضاً الكثير من الآثار السلبية والتهديدات العميقة لمهنة الصحافة والعمل الإعلامي، ولعل أبرز الامثلة التى يمكن رصدها على ذلك:

١- **تهديد الوظائف:** قد يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي في الإعلام والصحافة إلى تقليص الحاجة إلى العمالة البشرية، وذلك من خلال استبدال بعض الوظائف

الإعلامية والصحافية بتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف وتهديد مصادر الدخل للعاملين في هذا المجال.

٢- **التأثير على الحيادية:** يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤثر على حيادية الإعلام من خلال تحليل البيانات وتوجيه المحتوى وفقًا لتفضيلات الجمهور، مما يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الآراء المتشابهة وتقليل التنوع الإعلامي.

٣- **خطورة تداول الأخبار الكاذبة:** يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُستخدم في إنتاج وتداول الأخبار الكاذبة والتضليلية، مما يمكن أن يؤثر على مصداقية وثقة الجمهور بالإعلام والصحافة.

٤- **حقوق النشر والملكية الفكرية:** يستند الذكاء الاصطناعي على شبكات عصبية اصطناعية وتلزمه مجموعات شاملة من البيانات كي يتدرب عليها. في الغالب، تضم تلك المجموعات صوراً أو مقاطع فيديو أو أصواتاً أو نصوصاً. وقد تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي قواعد البيانات المحمية بحقوق الطبع والنشر من دون إذن أصحابها. يشكو المسؤولون عن مصادر تلك المعلومات اليوم من استخدام أعمالهم من دون موافقتهم أو إرجاع الفضل إليهم، أو حصولهم على أي تعويض.

٥- **الخصوصية والأمان:** قد يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي في الإعلام والصحافة إلى تهديد الخصوصية والأمن الإلكتروني، حيث يمكن أن يتم جمع وتحليل البيانات الشخصية للمستخدمين دون علمهم أو موافقتهم، مما يشكل تهديدًا لخصوصيتهم وأمنهم الإلكتروني.[١٨]

الاعتبارات الاخلاقية في صدارة التهديدات والمخاطر:

أكدت الدراسات أن هناك العديد من التحديات المهنية والاخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الصحافة، ومنها مثلاً أن الطبيعة الفريدة للعديد من المشكلات الصحفية تعني أن بيانات التدريب غالبًا ما لا تكون متاحة بسهولة، بالإضافة إلى ذلك فإن العوامل التي تجعل بعض مجموعات الحقائق "تستحق النشر" أو جديرة بذلك هي

عوامل اجتماعية وسياسية عميقة، وبالتالي يصعب تشفيرها حسابيًا، وهذا يؤكد أهمية الحكم البشري والحاجة إلى الموازنة بعناية بين فعالية وكفاءة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صناعة الإعلام . (١٩)

كما أشار أحد الابحاث إلى إمكانية قيام الذكاء الاصطناعي بتفاقم المشكلات المتعلقة بالتحيز والمعلومات الخاطئة وبالتالى أهمية ضمان شفافية الخوارزميات وخضوعها للمساءلة، وضرورة تأكد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة وأخلاقية. (٢٠)

وإحدى أهم القضايا الأخلاقية الرئيسية التي تنشأ من الأتمتة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي هي احتمالية التحيز في مخرجات نظام الذكاء الاصطناعي،فقد يحتوي نظام الذكاء الاصطناعي على مجموعات بيانات محدودة النطاق ولا تمثل سوى مجموعة ضيقة من وجهات النظر، مما يؤدي إلى تغطية لا تمثل جميع السكان. (٢١)

وهناك قضية أخلاقية أخرى وهي إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض الرقابة أو السيطرة السياسية، وقد تم تطوير آليات إنفاذ الذكاء الاصطناعي، مثل الخوارزميات لاكتشاف محتوى معين وحظره، لضمان التزام أنظمة الذكاء الاصطناعي بالمبادئ التوجيهية القانونية والأخلاقية، ومع ذلك يمكن استخدام هذه الآليات لفرض الرقابة أو تعزيز هياكل السلطة القائمة عن طريق قمع أصوات أو وجهات نظر معينة، ولذلك، من الضروري النظر في الآثار المحتملة للأتمتة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي عند تصميم أنظمة غرف الأخبار القائمة على الذكاء الاصطناعي.(٢٢)

الضوابط التنظيمية المستهدفة في مجال صحافة الذكاء الاصطناعي:

علينا أن نعترف بأن الاندماج الطوعي مع التقنية الجديدة يعتبر المنفذ الوحيد لتجنب حالة الاستقطاب بين الحتميات التكنولوجية التي تنادي بتراجع الإنسان مقابل الآلة، أو النظرات التفاؤلية التي ترى أن مركزية الإنسان ثابتة ولا يمكن المساس بها أو تجاوزها، وكالعادة في أي اندماج مدروس فإنه يُبنى على سلسلة من المبادئ التنظيمية التي تضمن أن تكون نتائجه آمنة وأكثر فاعلية، وفيما يتعلق بالإعلام

والصحافة والذكاء الصناعي، هناك جملة من الضوابط أو المبادئ التأسيسية إذا أردنا أن نهيئ الظروف العملية لاندماج عملي مع أدوات وأنظمة الذكاء الصناعي أهمها: **أولا- الشفافية في إنتاج الأخبار:**

فمن الضروري أن تحافظ المؤسسات الإخبارية على الشفافية عند إنتاج أو دمج محتوى مولَّد عبر أدوات الذكاء الصناعي، فالجمهور يستحق معرفة وفهم الآليات التقنية التي تشكِّل الأخبار التي يتعاملون معها، ويتلقونها، تتمثل إحدى الطرق الأكثر عملية لضمان ذلك في وضع علامات على القصص والأخبار التي تُنتَج باستخدام الذكاء الصناعي أو حتى تصنيفها منذ البداية إلى مجموعات تتضمن قصصاً من إنتاج بشري، وقصصاً بمساعدة الذكاء الصناعي، وقصصاً من إنتاج الذكاء الصناعي كليّاً، مع تأكيد أن الصنف الأخير يجب أن يكون محدوداً جداً، ويحظى بإشراف بشري في نهاية المطاف.

ثانياً- إلزامية دليل أخلاقي وقانونى في غرف الأخبار (manual):

يتطلب إدماج الذكاء الصناعي في عملية إنتاج الأخبار والتقارير والقصص في وسائل الإعلام المختلفة، وضع مجموعة محكمة من الإرشادات (دليل إرشادي) ملزِم، وذلك عند تطبيق أدوات الذكاء الصناعي التوليدي في عملية الإنتاج الصحفي، بحيث تحقق هذه الإرشادات هدفين أساسيين: الأول هو الحفاظ على مهنة صحفية ذات احترافية عالية ومواكبة كل التطورات التقنية الحديثة، والثانى الحفاظ على بيئة إعلامية تحظى بالسلامة الأخلاقية، ومن أهم الإرشادات الحاكمة في ذلك : الإنصاف، والمساءلة، والتعليم المستمر.

وفيما يتعلق **بالإنصاف** ينبغي للقائمين على تقنيات وبرامج الذكاء الصناعي وصناع المحتوى الحرص على إنشاء خوارزميات وأنظمة تتعامِل مع جميع أصناف الجمهور بعدالة بحيث يمتنع الذكاء الصناعي متعمداً تفضيل مجموعة معينة أو وجهة نظر على حساب أخرى، وهو الأمر الذي يُنتج تغطية متحيزة، أما **المساءلة** فتتعلق بضمان تحميل المؤسسة المعنية المسؤولية القانونية والأخلاقية في حال

ارتكبت أنظمة الذكاء الصناعي التي تستخدمها خطأ أو أنتجت محتوى خارج الغرض المعين لها،كما تضمن المساءلة أن تبقى المؤسسات الصحافية والإعلامية محل مصداقية وتحظى بثقة الجمهور، وأخيراً **ضمان التعلم المستمر**، وهو ما يتعلق بضمان الديناميكية الواجب توفرها في مسار الإنتاج الصحفي والإعلامية للتكيف المستمر مع التطورات التكنولوجية الحديثة، وهذا يتطلب من المؤسسات الإعلامية أن تبقى منخرطة في المناقشات الجارية حول الذكاء الصناعي أو أي تقنية أخرى مفيدة للقطاع. (٢٣)

ثالثاً- خصوصية البيانات:

تتحقق خصوصية البيانات من خلال أمرين؛ أولها تبني غرف الأخبار تدابير قوية لحماية البيانات من ناحية وحماية خصوصية المستخدمين من ناحية أخرى، فالذكاء الصناعي يعمل على معالجة البيانات الكبيرة، وهذا يعني كمية ضخمة منها، وهو الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة في معالجتها في بيئة تضمن حمايتها والحفاظ على خصوصيتها، فمن خلال إيلاء حماية البيانات والخصوصية أهمية خاصة تُظهر المؤسسات الإعلامية حرصها على خصوصية المستخدمين، وتثبت جوهر العمل الصحفي الأخلاقي خصوصاً في عالم يُنظر فيه بشكل متزايد إلى البيانات على أنها سلعة قيمة.

رابعاً- الرقابة والإشراف البشري:

إن دور البشر لا غنى عنه في مجال الصحافة المعزَّزة بالذكاء الصناعي، فبينما يوفر الذكاء الصناعي إمكانات كبيرة في إنشاء الأخبار والمحتوى متعدد الأشكال، يظل دور الصحفيين البشريين محورياً في عملية الإنتاج الثقافي هذه، فمشاركتهم تضمن في الأساس أن الأخبار التي المنتجة ليست دقيقة من الناحية المهنية فحسب، بل أيضاً تُوضع في سياقها الصحيح خالية من التحيزات غير المقصودة، ومتوافقة مع أعلى المعايير الأخلاقية والمهنية.

والخلاصة في مجمل تلك الضوابط أن الصحفيون يمتلكون مزيجاً حيوياً من التفكير النقدي، والحكم الأخلاقي، والفهم الفطري للفروق الدقيقة في المجتمع، وهي صفات لا يمكن للآلات تعويضها أو امتلاكها على الأقل حالياً، وهذه اللمسة الإنسانية ضرورية في التعاطي مع تعقيدات المشهد الصحفي في بيئة عالمية ومحلية شديدة التنافسية، والتأكد من أن المحتوى له صدى حقيقي مع الجماهير.[٢٤]

الأطر والتشريعات والقواعد المنظمة لمجال الذكاء الاصطناعي:

(١) الاتحاد الأوروبي:

اتفق مفاوضون من البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على قانون لتنظيم الذكاء الاصطناعي في بروكسل (ديسمبر ٢٠٢٣) بعد مفاوضات طويلة، فيما وصفه البرلمان بأنه أول قانون من نوعه في العالم.

ومؤخراً وافق وزراء الاتحاد الأوروبي بشكل نهائي (مايو ٢٠٢٤) على "قانون الذكاء الاصطناعي"، الذي ينظم استخدام التكنولوجيا التحويلية في الحالات "الشديدة الخطورة"، مثل إنفاذ القانون والتوظيف.

وتشمل هذه القواعد تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل الحكومات في المراقبة البيومترية من قبل وكالات إنفاذ القانون – والتي كانت أكبر نقطة شائكة في المحادثات – وتنظيم استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي مثل ChatGPT وينظم مشروع القانون أيضاً تطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل التعرف الآلي على الوجه، وكلما زاد الخطر المحتمل من أي تطبيق، كلما زادت المتطلبات، وينص الاتفاق أيضاً على حظر التلاعب بنقاط ضعف المستخدم أو استغلالها من قبل الذكاء الاصطناعي، واتجهت دول الاتحاد الأوروبي منح استثناءات للأمن القومي والدفاع وأغراض عسكرية أخرى.

ويتعين أن تستوفي الأنظمة المخصصة للاستخدام في الحالات "الشديدة الخطورة"، والمدرجة في ملاحق القانون، معايير مختلفة تشمل الشفافية والدقة والأمن السيبراني

وجودة بيانات التدريب، ضمن أمور أخرى، ومن المقرر أن يتم حظر كلي لبعض الاستخدامات، مثل تسجيل الائتمان الاجتماعي على الطريقة الصينية.

وسيتعين على الأنظمة ذات المخاطر المرتفعة الحصول على شهادة من الهيئات المعتمدة قبل طرحها في سوق الاتحاد الأوروبي. وسيشرف "مكتب الذكاء الاصطناعي" الجديد على إنفاذ القانون على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهناك أيضا مزيد من القواعد الأساسية للأنظمة "ذات الأغراض العامة" التي يمكن استخدامها في مواقف مختلفة، بعضها شديد الخطورة، ولكن يتعين على مقدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة القوية إخطار المفوضية الأوروبية إذا كان النظام يتمتع بقدرات تقنية معينة.

وفي حال عدم تمكن مقدم الخدمة من إثبات أن نظامه لا يشكل أي خطر جدي، يمكن للمفوضية أن تصنفه على أنه "نموذج ذكاء اصطناعي للأغراض العامة يشكل مخاطر نظامية"، حيث يتم بعد ذلك تطبيق قواعد أكثر صرامة لتخفيف المخاطر، ويتعين وضع علامة على المحتوى الذي يتم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي مثل الصور أو الصوت أو النص على هذا النحو للحماية من التزييف العميق المضلل.

ويفرض القانون النهائي حظرا عاما على التعرف على الوجه في الوقت الفعلي في الدوائر التلفزيونية المغلقة، غير أن هناك استثناءات من أجل استخدامات إنفاذ القانون، مثل العثور على الأشخاص المفقودين أو ضحايا الاختطاف، ومنع الاتجار بالبشر، والعثور على المشتبه بهم في قضايا جنائية خطيرة.[٢٥]

يبدو إذا من مشروع القانون أن الاتحاد الأوروبي عازم على إنشاء إطار قانوني شامل للذكاء الاصطناعي لضمان أن أنظمة الذكاء الاصطناعي التي يتم تطويرها وتصميمها وتسويقها واستخدامها في أوروبا تتمحور حول الإنسان وأن التكنولوجيا تستخدم بأمان ولا تنتهك الحقوق الأساسية للناس.

(٢) الولايات المتحدة:

يبدو أن الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة قد اتبعت نهجًا أكثر سلبية في تنظيم الذكاء الاصطناعي من أجل تشجيع الابتكار والنمو في المنطقة، وفي ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٣، وقع الرئيس الأمريكي وأصدر أمرًا تنفيذيًا لتنظيم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، وذلك في أعقاب الالتزامات الطوعية التي تعهدت بها ١٥ شركة أمريكية كبرى في يوليو لتعزيز التطوير الآمن والمأمون والجدير بالثقة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

وفي حين أن التشريع الذي يدعم هذا الأمر التنفيذي لم يوافق عليه الكونجرس الأمريكي بعد، إلا أن الأمر يتطلب من مطوري أقوى أنظمة الذكاء الاصطناعي القيام عدة التزامات مثل :

- وضع علامة واضحة على المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي لحماية الأمريكيين من الاحتيال والخداع المدعوم بالذكاء الاصطناعي؛
- اختبار أنظمة الذكاء الاصطناعي للتأكد من أنها آمنة ومأمونة وجديرة بالثقة؛
- مشاركة نتائج اختبارات السلامة الخاصة بهم وغيرها من المعلومات المهمة مع حكومة الولايات المتحدة؛
- تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي للعثور على نقاط الضعف في البرامج المهمة وإصلاحها.

بالإضافة إلى ذلك، يدعو الأمر التنفيذي حكومة الولايات المتحدة ووكالاتها إلى:

- وضع مذكرة للأمن القومي لتوجيه المزيد من الإجراءات بشأن الذكاء الاصطناعي؛
- تعزيز وتطوير البحوث والتقنيات المتعلقة بالحفاظ على الخصوصية؛
- تقديم إرشادات واضحة لمنع استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتفاقم التمييز؛
- تطبيق أفضل الممارسات في جميع أنحاء نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك التحقيق في انتهاكات الحقوق المدنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ومقاضاة مرتكبيها؛

- إنشاء برنامج للسلامة لتلقي التقارير عن الأضرار أو ممارسات الرعاية الصحية غير الآمنة التي تنطوي على الذكاء الاصطناعي والعمل على علاجها؛
- تطوير المبادئ وأفضل الممارسات للتخفيف من الأضرار وتعظيم فوائد الذكاء الاصطناعي للعمال من خلال معالجة مشكلة تشريد الوظائف؛
- تحفيز أبحاث الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء الولايات المتحدة من خلال مشروع تجريبي للموارد البحثية الوطنية للذكاء الاصطناعي.

وقبل ذلك كان الإطار المعياري الفيدرالي الأمريكي يعتمد بشكل أساسي على القوانين واللوائح الموجودة مسبقًا بدلاً من التشريعات الشاملة المطبقة على جميع أنظمة الذكاء الاصطناعي، والمبادئ التوجيهية غير الملزمة مثل ميثاق حقوق الذكاء الاصطناعي لتوجيه التصميم والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي الصادر عن مجلس الأمن الدولي.[٢٦]

(٣) الصين:

وضعت الحكومة الصينية أيضًا لوائح تنظيمية للذكاء الاصطناعي تتناول الخصوصية والملكية الفكرية والأمن القومي والأخلاق.

وتوفر الإجراءات الجديدة المتعلقة بإدارة خدمات الذكاء الاصطناعي التوليدية، والتي أصبحت سارية في الصين في ١٥ أغسطس ٢٠٢٣، إطارًا قانونيًا لضمان امتثال توفير أنظمة الذكاء الاصطناعي واستخدامها للقوانين واللوائح الصينية. على وجه الخصوص، تنص التدابير على أن أنظمة الذكاء الاصطناعي يجب أن تلتزم بالقيم الاشتراكية الأساسية ويجب ألا تولد محتوى يحرض على تقويض سلطة الدولة والإطاحة بالنظام الاشتراكي، أو يعرض الأمن والمصالح الوطنية للخطر، أو يضر بالصورة الوطنية، أو يحرض على الانفصال، أو يقوض الوحدة الوطنية. والاستقرار الاجتماعي، أو يروج للإرهاب أو التطرف، أو يروج للكراهية القومية أو التمييز العرقي، أو يحتوي على العنف أو الفحش أو المواد الإباحية أو معلومات كاذبة وضارة

تنطبق هذه القواعد على أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدية التي تقدم خدمات لعامة الناس لإنشاء محتوى نصي أو صور أو محتوى صوتي أو فيديو .

وعلى وجه التحديد، تشير الإجراءات الجديدة إلى أنه يتعين على مقدمي خدمات الذكاء الاصطناعي التوليدي :

- واستخدام البيانات والنماذج الأساسية من المصادر القانونية؛
- ألا تنتهك حقوق الملكية الفكرية التي يتمتع بها الآخرون؛
- الحصول على موافقة الأفراد الذين يتم استخدام معلوماتهم الشخصية؛
- اتخاذ تدابير فعالة لتحسين جودة بيانات التدريب وتعزيز صحة ودقة وموضوعية وتنوع بيانات التدريب.

وبالتالي، تعكس الإجراءات الجديدة جهود الصين لتعزيز الابتكار وتطوير الذكاء الاصطناعي التوليدي مع الحفاظ على قيمها الاشتراكية ومسؤولية الموردين وحماية الملكية الفكرية. وأخيرا، من المهم أن نلاحظ أن هذه التدابير مؤقتة، مما يشير إلى أن الصين قد تواصل تطوير إطارها التنظيمي في المستقبل.[٢٧]

دول الخليج العربى:

وفقا لتقرير جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي الصادر عن مؤسسة اوكسفورد انسايتس ٢٠٢٣ جاءت دولة الامارات العربية في المركز الاول على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا و١٨ عالمياً، ثم السعودية تتأتى في الترتيب الثانى بين الدول العربية و٢٩ عالمياً. ثم قطر وعمان والاردن على التوالى، بينما جاءت مصر في المركز ٦٢ عالميا.

دولة الامارات : – **استراتيجية دولة الامارات:** تبنت الامارات استراتيجية طموحة للذكاء الاصطناعي ٢٠١٧:، وأنشأت عدد من الهيئات وأصدرت حزمة من البرامج واقوانين لتحقيق تلك الاستراتيجية مثل:

– **البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي:** وهو يمثل مجموعة متكاملة من الموارد المخصّصة لتسليط الضوء على أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي

والروبوتات، مع التركيز بوجهٍ خاص على الهدف الطموح لدولة الإمارات في أن تصبح شريكاً رائداً في الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة على مستوى العالم.

– **مجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي:** ويقوم بالإشراف على تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الدوائر الحكومية وقطاع التعليم. مجلس الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة، و يمثل استكمالا لاستراتيجية أبوظبي لجعل الإمارة مركزاً رائداً عالمياً للاستثمارات والشراكات والمواهب في قطاع الذكاء الاصطناعي.

– **البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي:** وهو يمثل مجموعة متكاملة من الموارد المخصّصة لتسليط الضوء على أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات، مع التركيز بوجهٍ خاص على الهدف الطموح لدولة الإمارات في أن تصبح شريكاً رائداً في الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة على مستوى العالم.

– **مجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي:** يقوم بالإشراف على تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الدوائر الحكومية وقطاع التعليم. وقد تم تكليف المجلس بصياغة السياسات وخلق بنية تحتية صديقة للذكاء الاصطناعي، وتشجيع البحث المتقدم في القطاع، والترويج للتعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المؤسسات الدولية لتسريع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي.

– **مجلس الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة:** ويمثل استكمالا لاستراتيجية أبوظبي لجعل الإمارة مركزاً رائداً عالمياً للاستثمارات والشراكات والمواهب في قطاع الذكاء الاصطناعي.

هيئة دبى الرقمية : تأسست دبي الرقمية في يونيو ٢٠٢١ لتطوير والإشراف على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تحكم جميع الأمور المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والبيانات والتحول الرقمي والأمن السيبراني في دبي.

منظومة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (دبى الرقمية):

انشات منظومة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي هذه لتكون دعماً عملياً عند تبني الذكاء الاصطناعي عبر منظومة المدن. وهي توفر لخبراء التقنية والمهتمين من الأكاديميين والأفراد دليلاً لكيفية استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول. وهذه المنظومة تتضمن مبادئ وإرشادات وأداة تقييم ذاتي تتيح للمطورين تقييم أنظمة الذكاء الاصطناعي التي يطورونها، والمبادىء هى:

العدالة: وتشمل العدالة الديموغرافية– العدالة في التصميم– العدالة في البيانات– العدالة في الخوارزميات– العدالة في النتائج.

المساءلة: وتشمل: توزيع المسؤوليات– تدابير المساءلة الهادفة إلى التخفيف من المخاطر– إ جراءات الاستئناف وخطط الطوارىء

الشفافية: وتشمل: القابلية للتحديد من قبل البشر– القابلية لتتبع سبب الضرر– القابلية للتدقيق من قبل العامة

القابلية للشرح: وتشمل: قابلية العملية للتفسير– قابلية النتائج للتفسير– قابلية التفسير في المصطلحات غير الفنية– قنوات التفسير[٢٨]

مؤسسة صحافة الذكاء الاصطناعي: وهى مؤسسة علمية مُتخصصة في دراسات الإعلام والذكاء الاصطناعي و تقنيات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، تأسست في ٢٠١٨ .[٢٩]

السعودية:

تم انشاء هيئة مستقلة تحت اسم الهيئة الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) ٢٠١٩ لتنظيم قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي ومن أجل لتحقيق الاهداف التالية:

١– دعم وتعزيز جهود المملكة في تحقيق رؤيتها واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي البحث والابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع

٢– وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

٣- حوكمة نماذج الذكاء الاصطناعي للحد من الآثار السلبية لها (اقتصادياً واجتماعياً وغير ذلك) والمخاطر المحتملة التي قد تنتج عنها.

٤- مساعدة الجهات في تبني المعايير والأخلاقيات عند بناء وتطوير الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي لضمان الاستخدام المسؤول لها.

وأصدرت الهيئة حزمة من المبادئ والضوابط الحاكمة لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي: النزاهة والإنصاف – الخصوصية والأمن – الإنسانية– المنافع الاجتماعية والبيئية – الموثوقية والسلامة – الشفافية والقابلية للتفسير– المساءلة والمسؤولية

وتعمل الهيئة على مراجعة وتحديث مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ومتابعة الالتزام بها، كما تقوم الهيئة بإعداد الأدلة والمعايير والتوجيهات الوطنية التي تضمن إدارة ونشر أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بفاعلية على مستوى المملكة وتحقيق الهدف المنشود، (٣٠)

جمهورية مصر العربية :

المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي :أنشأت الحكومة المصرية المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي في نوفمبر ٢٠١٩ باعتباره شراكة بين المؤسسات الحكومية والأكاديميين والممارسين البارزين من الشركات الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، الذي يُعد مسؤولًا عن وضع استراتيجية الذكاء الاصطناعي وتنفيذها وإدارتها من خلال تعاون وثيق مع الخبراء والجهات المعنية.

منصة الذكاء الاصطناعي: تم اطلاق منصة خاصة للذكاء الاصطناعي تحت مظلة المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي لتكون البوابة الرسمية لجمهورية مصر العربية في مجال الذكاء الاصطناعي، وتضم المنصة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، وكافة الفعاليات والأخبار والتفاصيل الخاصة بمشروعات الذكاء الاصطناعي في مصر، وكذلك برامج بناء القدرات التي تقدمها الجهات المختلفة والإنجازات التي تحققها مصر في هذا المجال، فضلاً عن إتاحة الفرصة لتبادل الآراء والخبرات بين جميع المعنيين سواء من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص والأكاديميين والشركات الناشئة

حول موضوعات الذكاء الاصطناعي بشكل عام، لاسيما المتعلقة بالفرص التي تتيحها هذه التكنولوجيا ومبادئ وأخلاقيات استخدامها.

الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول: أطلقه المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي في أبريل ٢٠٢٣، ويعد هذا الميثاق هو رؤية الدولة المصرية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطر التنظيمية للاستخدام الأخلاقي والمسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجتمع المصري، إذ تم تطويع كافة بنوده وتكييفها بما يتوافق مع طبيعة وأخلاقيات المجتمع المصري ودمجها مع رؤى قابلة للتنفيذ، الأمر الذي يساعد في ضمان إدارة وتطوير ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعي في الدولة واستخدامها بشكل واعي ومسؤول.

ويستهدف الميثاق تفعيل ٥ مبادئ رئيسة هي:

البشرية، والشفافية وقابلية التفسير، والعدالة، والمسائلة، والأمن والأمان، وذلك من خلال اتباع نحو ١٣ مبدأ توجيهي عام، وهى قواعد شاملة تنطبق على جميع أعضاء النظام البيئي للذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى ١٦ مبدأ توجيهي تنفيذي، وهى اعتبارات تقنية تنطبق بشكل أساسي على أي جهة تقوم بتطوير أو نشر أو إدارة نظام ذكاء اصطناعي.

ومن أمثلة المبادئ التوجيهية العامة أن يكمن الهدف الأساسي من استخدام الذكاء الاصطناعي في الحكومة في تحقيق رفاهية المواطن وألا تُصمَّم أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل أساسي لتحل محل العمالة البشرية إلا في الحالات التي تُشكل تهديدًا أو خطرًا على رفاهية المواطن.

ومن أمثلة المبادئ التوجيهية التنفيذية أن يسبق جميع مشروعات الذكاء الاصطناعي في الحكومة إجراء تقييم شامل للأثر لضمان أقصى استفادة من التقنية، وأن تُشرف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مشروعات الذكاء الاصطناعي في الحكومة، وذلك لضمان الامتثال لهذه المبادئ التوجيهية وتعرض

الوزارة تقريرًا دوريًا بشأن تلك المشروعات على المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي.[٣١]

شراكات تكنولوجية عالمية : يمكن الاشارة في ذات السياق إلى عدد من شركات الذكاء الاصطناعي الناشئة المصرية أو المملوكة لمصريين ضمن الأكثر تطورا على مستوى العالم، فهناك شركة تحليل مقاطع الفيديو أفيدبيم، والتي صنفت ضمن أهم ٢٠ مطورا للذكاء الاصطناعي عالميا، وجذبت استثمارات تأسيسية من شركات إيجيبت فينتشرز، وهناك أفيكتيفا التي تدرب الروبوتات على قراءة المشاعر، وجاءت ضمن قائمة فوربس لأبرز ١٠ ابتكارات تكنولوجية بمجال الذكاء الاصطناعي. وهناك شركة "ذا دي" والتي تأسست في مصر ولديها فرع آخر في بون بألمانيا، وتعمل على توفير الخدمات التقنية والرقمية للشركات، وهناك أيضا إنوفيشن هب، والتي تقدم خدماتها للطلبة في مصر وتونس وبريطانيا.[٣٢]

رؤية نقدية للأطر التنظيمية والاخلاقية لصحافة الذكاء الاصطناعي:

بمراجعة ما صدر عن أهم الاطراف والقوى الفاعلة عالمياً واقليمياً ومحلياً من قوانين ولوائح وقواعد تنظيمية وأخلاقية تتعلق بأنظمة الذكاء الاصطناعي فنجد : **بالنسبة للولايات المتحدة** يمكن القول بأنها تنظر إلى الذكاء الاصطناعي على أنه فرصة لدفع النمو الاقتصادي للولايات المتحدة وترسيخ تفوقها بوجهيه التكنولوجي والعسكري في خضم المنافسة التكنولوجية الأميركية- الصينية المتنامية والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة. هكذا، فإن تركيز واشنطن بصورة مطلقة على التفوق الاقتصادي والجيوسياسي دون غيره، جعل عملية وضع قواعد تنظم هذا الحقل مجرد أمر ثانوي أو إجراء استدراكي متأخر.

والنتيجة، أن الولايات المتحدة لم تضع أي تشريع فيدرالي جوهري عن الذكاء الاصطناعي، واقترحت ببساطة معايير طوعية تستطيع شركات التكنولوجيا أن تختار تبنيها أو تجاهلها.

ولا ننسي أن الولايات المتحدة تعد موطن أكبر شركات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وأشهرها شركة "Open AI" المدعومة من "Microsoft" والتي أنشأت "Chat GPT"، وفي الوقت الذي تفتقر فيه الولايات المتحدة الى القوانين والتشريعات اللازمة في هذا المجال، يصرح الرئيس الأميركي وقبل صدور الامر التنفيذي الاخير بأنه ليس هناك حكم نهائي في ما إذا كان الذكاء الاصطناعي يشكل خطرًا على المجتمع، لكنه لم يمنع الكونغرس على تمرير قوانين تضع قيوداً صارمة على شركات التكنولوجيا الضخمة.

وبالنسبة لنصيب صحافة الذكاء الاصطناعي من تلك الضوابط الطوعية أو الامر التنفيذي فهي محدودة للغاية مثل وضع علامة واضحة على المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي لحماية الافراد الأمريكيين من الاحتيال والخداع، وأهمية اختبار أنظمة الذكاء الاصطناعي للتأكد من أنها آمنة ومأمونة وجديرة بالثقة.

والخلاصة أن جهود الولايات المتحدة لا تتقدم بالسرعة التي تتطور بها مختلف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وجاءت متأخرة نسبياً بالمقارنة بالجهود الصينية والأوروبية، في خضم سباق محتدم تتسابق فيه مختلف القوى الدولية على تطوير تقنياته على اختلافها بميزانيات تُقدَّر بمليارات الدولارات؛ وذلك في ظل اختلاف الدول والخبراء التقنيين حول مضمون القواعد واللوائح المقننة للذكاء الاصطناعي؛ ليظل دعم الابتكار من ناحية والحد من مخاطر الذكاء الاصطناعي من ناحية ثانية طرفَين في معادلة تنظيم الذكاء الاصطناعي رغم صعوبة تحقيق التوازن المقبول بينهما.[٣٣]

وبالنسبة للصين: تعقد بكين العزم على عدم انفلات قدرات الذكاء الاصطناعي في البلاد من قبضتها المحكمة، ففي ٢٠٢٢، استحدثت الحكومة الصينية قوانين تنظيمية مثلت علامة فارقة في هذا المجال، إذ استهدفت تلك التشريعات تقنيات التزييف العميق وخوارزميات التوصية (أي المعادلات الرياضية المؤتمتة التي تعمل على اقتراح المحتوى عبر تصفية المعلومات المتعلقة بالسلوك الرقمي للمستخدم كي تتوقع أنه قد يعجب بمنتج معين، فتوصي به) وتهدد تلك التشريعات بتقويض الحقوق الأساسية

للمواطنين الصينيين وثقتهم بالتكنولوجيات الرقمية، وتنذر أيضاً بسيطرة الحزب الشيوعي الصيني على الاقتصاد الرقمي الصيني.

كما أعلنت في يوليو ٢٠٢٤ مع نهاية أعمال المؤتمر العالمي للذكاء الاصطناعي ٢٠٢٤ مبادئ توجيهية تؤكد التأثيرات العالمية للذكاء الاصطناعي يرافقها تحديات غير مسبوقة، ويمكن تلخيص أبرزها كالآتي:

– تطوير الذكاء الاصطناعي بصورة تضمن تكافؤ فرص الدول، مع الاعتراف بحقها في صياغة استراتيجيات وسياسات حوله بناءً على ظروفها الوطنية.

– الحفاظ على سلامة الذكاء الاصطناعي، ومحاولة منع توظيفه في الأنشطة غير القانونية العابرة للحدود.

– إنشاء آلية عالمية لإدارة الذكاء الاصطناعي، مع دعم دور الأمم المتحدة بصفتها القناة الرئيسة لهذه الآلية.

– زيادة الوعي العام لإشراك الجمهور في عمليات صنع القرار المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

– تشجيع الابتكار في الحلول الذكية لحل القضايا العالمية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيه حماية البيئة، وإدارة الطاقة، وتعزيز التنوع البيولوجي.[٣٤]

وفيما يتعلق بصحافة الذكاء الاصطناعي فيبدو أن التشريعات او الضوابط الاخلاقية الحالية في الصين ليست وثيقة الصلة بذلك، أو أنها ليست على أجندة الصين في الحاضر المنظور.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد ابتعد عن الولايات المتحدة والصين بسبق الريادة في صنع نموذج تشريعي خاص به، يركز على حقوق المستخدمين والمواطنين، ويرى أن الذكاء الاصطناعي يؤذن بتحول رقمي مصحوب بإمكانات تخريبية لا يجوز تركها لأهواء شركات التكنولوجيا، بل يتحتم بدلاً من ذلك أن تضرب جذورها بقوة في سيادة القانون والحوكمة الديمقراطية.

وقد صدور مشروع القانون الشامل "قانون الذكاء الاصطناعي" AI Act الذى يسعى إلى التخفيف من وطأة الأخطار التي يطرحها الذكاء الاصطناعي وضمان حماية الحقوق الأساسية للأفراد، وسيتم بموجبه حظر أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تستغل نقاط ضعف الأفراد أو تتلاعب بالسلوك البشري. وكذلك حظر "الشرطة التنبؤية" [خوارزميات متخصصة في استخدام البيانات المتوافرة على الإنترنت للتنبؤ بالجرائم والكشف عن هوية مجرمين (مفترضين)، إضافة إلى منع استخدام تكنولوجيا التعرف إلى الوجوه لحظة بلحظة في الأماكن العامة لأنها تتهدد الحقوق والحريات الأساسية، وتضع فئات واسعة من السكان تحت المراقبة المستمرة. كذلك ستصدر قواعد تنظيمية صارمة تتحكم في أنظمة الذكاء الاصطناعي التي من شأنها أن تتسبب بالتمييز في مجال حصول الناس على الوظائف أو المنافع العامة.

والخلاصة أن القانون يتميز بفرضه قواعد قوية للشفافية وأخلاقيات تطوير وتسويق منتجات الذكاء الاصطناعي. كذلك يتميز بمواكبته لما ترتب على التطور السريع لنماذج اللغة والذكاء الاصطناعي التوليدي الذي شهدته الصناعة خلال الأعوام القليلة الماضية. ومن مميزات القانون كذلك اعتماده لمقاربة مبنية على تقييم المخاطر، وهو ما يمكنه من إحداث قدر من التوازن بين أهداف الحماية وأهداف دفع الابتكار والتطور. كما يمنح القانون عناية كبيرة للحقوق والحريات الأساسية ويتميز بقدر من المرونة يساعد على الانفتاح على الابتكار.

من جانب آخر، يشوب القانون قدر عال من التعقيد في صياغته ومتطلباته. قد يؤدي ذلك إلى صعوبة الالتزام به، خاصة بالنسبة للكيانات الصغيرة والناشئة. كذلك ثمة عدد من التعريفات التي تفتقد إلى الوضوح، أهمها هو تعريف أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية الخطورة. يتوقف على هذا التعريف إمكان إنفاذ عدد كبير من المواد الهامة بالقانون.

على الرغم من ذلك، لا يزال الوقت مبكرًا للحكم على مدى فعالية القانون ومدى نجاحه كتجربة أولى للأطر التنظيمية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. غالبية أحكام

القانون لن يكون بالإمكان تقييم فعاليتها وآثارها الإيجابية أو السلبية إلا بعد فترة من سريانه الفعلي وهو ما لا ينتظر أن يبدأ قبل عام ٢٠٢٥. [٣٥]

بالنسبة لصحافة الذكاء الاصطناعي فلعلها الاكثر استفادة من تلك التشريعات الاوربية مقارنة بكل من الولايات المتحدة والصين حيث يتعين وضع علامة على المحتوى الذي يتم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي مثل الصور أو الصوت أو النص للحماية من التزييف العميق المضلل، والتأكيد على أن تستوفي الأنظمة المخصصة للاستخدام في الحالات "الشديدة الخطورة"، والمدرجة في ملاحق القانون، معايير مختلفة تشمل الشفافية والدقة والأمن السيبراني وجودة بيانات التدريب، ضمن أمور أخرى.

السعودية والامارات (الخليج)

أفاد تقرير حديث لوكالة "بلومبيرغ" الأميركية، إن السعودية والإمارات "تتنافسان على التفوق في مجال الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط"، وذلك من خلال "الإسراع في تأسيس بنية تحتية تتمثل في مراكز بيانات باهظة الثمن، لدعم هذه التكنولوجيا."

وأشار التقرير إلى أن كل بلد منهما "تريد أن تكون القوة العظمى الإقليمية في هذا المجال، حيث دخلتا في سباق لبناء مراكز البيانات التي لا غنى عنها لتحقيق الهدف."

وذكرت "بلومبيرغ" أن "كل دولة تريد تأسيس مثل هذه المرافق داخل حدودها لأسباب تقنية، حيث القرب من العملاء يسهل الوصول إلى الخدمات ويسرعها، وذلك بجانب أسباب جيوسياسية، لأن البيانات القيمة التي ستكون في خوادم تلك المراكز ستكون خاضعة للقوانين واللوائح المحلية، وفي عزلة عن التدخلات الأجنبية".

كما التقى الرئيس التنفيذي لشركة "أوبن إيه آي"، سام ألتمان، مؤخراً، بمسؤولين حكوميين ومستثمرين إماراتيين، لمناقشة كيفية مساهمة القطاع الخاص مع دول، لدعم البنية التحتية الواسعة للذكاء الاصطناعي، كما أعلنت أبوظبي قد في مطلع مارس،

عن صندوق استثماري للذكاء الاصطناعي بقيمة قد تصل إلى ١٠٠ مليار دولار خلال بضعة سنوات، وذلك في وقت يجري فيه صندوق السيادة السعودي محادثات لتخصيص نحو ٤٠ مليار دولار لاستثمارات الذكاء الاصطناعي، حسب بلومبيرغ.

وتحاول الإمارات أن تزيد قدرة سعة مراكز البيانات لديها بمقدار ٣٤٣ ميغاوات، بعدما كانت بنهاية ٢٠٢٣ تصل إلى ٢٣٥ ميغاوات. أما السعودية فتحاول إضافة سعة تصل إلى ٤٦٧ ميغاوات خلال السنوات القليلة المقبلة، في وقت تصل سعة مراكز البيانات لديها ١٢٣ ميغاوات فقط. [٣٦]

وبالنسبة لصحافة الذكاء الاصطناعي فإنها المستفيد الاكبر في الدولتين لاعتمادهما حزمة من الضوابط والمبادئ الخاصة بأخلاقيات صناعة المحتوى اعتمادا على الذكاء الاصطناعي، ولعلهما الاقرب في ذلك إلى الاتحاد الأوروبي، وإن تميزت الامارات بإنشاء مؤسسة صحافة الذكاء الاصطناعي للبحوث والاستشراف ذات التخصص الدقيق والمميز في ذلك الاطار .

مصر:

في الوقت الحالي، يتكيف النظام القانوني في مصر مع التصورات التي تعمل بها تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا تزال التشريعات المحددة للذكاء الاصطناعي مستمرة في المراحل الأولى، والقوانين الحالية، مثل قانون تنظيم الاتصالات (القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣)، هو من يتحكم في جوانب الذكاء الاصطناعي بشكل غير مباشر، ويركز القانون في المقام الأول على خدمات الاتصالات، وإدارة البيانات الرقمية، وهي عنصر أساسي في عمليات الذكاء الاصطناعي.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب قانون حماية البيانات المصرية (القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠) دورًا مهمًا في تنظيم الذكاء الاصطناعي، حيث تم تصميمه على غرار اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية، ومعايير خصوصية البيانات وأمنها، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تتضمن كميات هائلة من

البيانات الشخصية، حيث يفرض قانون الموافقة على جمع البيانات، وهو عامل مهم في وظائف الذكاء الاصطناعي، وخاصة في التطبيقات التي تواجه المستهلك.[٣٨]

لكن هذا التأخر التشريعي لا يمنع من أن مصر حققت خطوات بل طفرات مهمة على طريق اللحاق بركب الذكاء الاصطناعي سواء في الهياكل التنظيمية أو المنصات الرقمية أو الجاهزية التكنولوجية أو الشراكات مع بعض الشركات العالمية، كذلك تحقيق المستهدف وفقا للاستراتيجية الوطنية وخاصة في المرحلة الاولى، وتهيئة المجتمع من خلال التوسع في مدارس وكليات وجامعات الذكاء الاصطناعي .

نتائج الدراسة :

١- رغم الاستراتيجيات والمواثيق الأخلاقية التي أطلقها العديد من القوى العالمية والدول –ومنها مصر– والعديد من المنظمات العالمية، فلن يكون لها أثر على الأرض ولا على التطبيقات إلا من خلال سن تشريعات وقوانين ملزمة للشركات وللمبرمجين وللباحثين توجب مساءلة المتسبب في أي خطر أو مشكلة.

٢- التشريعات التي تنظم تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي يجب أن تنظم كيفية تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي، بحيث تستخدم بطريقة مسؤولة وأخلاقية، ويمكن أن تتضمن متطلبات هذه التشريعات الشفافية والمسؤولية، وقواعد مكافحة التعديل، ومعايير السلامة، كما يجب أن نضع آليات لمراقبة ومساءلة استخدام الذكاء الاصطناعي وآثاره على المجتمعات والبيئة.

٣- التشريعات المأمولة لا يجب أن تتسم بالصرامة، بل بالمرونة الكافية لتشجيع الشركات العاملة سواء الاجنبية أو المحلية في المجال على الاستمرار في العمل وعدم الاحجام عن التطوير والانتاج مخافة القانون الصارم، مع إلزامها بسياسات الإفصاح والشفافية وحقوق المواطن، وأن تكون المعايير الاخلاقية والثقافية للمجتمع محل اعتبار.

٤- يجب أن تحمي البرامج والتطبيقات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي حقوق الإنسان سواء الفرد الطبيعي أم الاعتباري، بما في ذلك الحق في الخصوصية والحق

في عدم التمييز، ويمكن أن تتضمن هذه البرامج قيودًا على استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات التي يمكن أن تحمي حقوق الإنسان.

٥- يجب أن تنظم التشريعات استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة ذات الحساسية، مثل أنظمة الرعاية الصحية والأنظمة العسكرية، والأنظمة والمنصات الصحفية والإعلامية مفتوحة المصدر ،ويمكن أن تتضمن هذه التشريعات معايير السلامة والأمان والخصوصية، والتوافق والمراقبة، والتحقق من صحة وسلامة المحتوى، ولا يكتفى بالمصدر.

٦- إعلاء المبادئ التي يمكن أن تستند إليها التشريعات في مجال الذكاء الاصطناعي وأهمها: المسؤولية: بحيث تكون الشركات والحكومات مسؤولة عن أي ضرر يسببه الذكاء الاصطناعي، والشفافية: بحيث تكون الشركات والحكومات شفافة بشأن آلية وكيفية استخدام الذكاء الاصطناعي، والعدالة: بحيث تستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بطريقة عادلة وغير تمييزية، وأخيرا السلامة: بحيث تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي آمنة وبدون أى مخاطر او تهديدات على المنتجين أو المستهدفين.

٧- وضع معايير وأخلاقيات: يجب وضع معايير وأخلاقيات للذكاء الاصطناعي لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة وأخلاقية، ويمكن القيام بذلك من خلال التعاون الإقليمي والدولي لإنشاء معايير وأخلاقيات عالمية للذكاء الاصطناعي.

٨- تعزيز الشفافية والمسؤولية: يجب تعزيز الشفافية والمسؤولية في تطوير استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويمكن القيام بذلك من خلال مطالبات الشركات والحكومات بالكشف عن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي، وتقديم المساءلة عن أي ضرر يسببه الذكاء الاصطناعي.

المشاركة المجتمعية : يجب توسيع رقعة المشاركة من المختصين والعاملين والمجتمع المدنى والجمهور العام في تطوير وتنفيذ أنظمة الذكاء الاصطناعي.

٩- أهمية سعى مصر وغيرها من الدول المماثلة على مؤشر الجاهزية الحكومية لذكاء الاصطناعي في الحصول على زمالة للقوانين العالمية، فهناك مجموعة كبيرة من دول العالم لديها نظام الزمالة للقانون الأوروبي لنقل البيانات، وهو ما يتيح حرية نقل البيانات بين هذه الدول وبعضها، وفي حال الحصول على هذه الزمالة سيفتح مجالات كبيرة أمام الاستثمارات التكنولوجية من جانب شركات عالمية، نظراً لثقتهم في توافر قوة اعتماد قوانين دولية في مصر.

١٠- على المؤسسات الصحفية والإعلامية الاضطلاع ومسئولياتها في تبنى دور مشارك وفعال في إصدار التشريعات والقوانين والقواعد المهنية والاخلاقية الملزمة سواء بالنسبة للمؤسسات الصحفية والإعلامية التي تنتج محتوى يستند على الذكاء الاصطناعي أو الشركات التقنية التي تصمم تطبيقات تنتج المحتوى في الاشكال والوسائط الرقمية المختلفة .

١١- على الهيئات التنظيمية ذات الصلة أن تتحمل بالتعاون مع الهيئات الإعلامية والصحفية في الدولة طرح نماذج تعريف وتوعية للمواطنين والشركات للعلم والاحاطة والتثقيف والمعرفة بالقوانين التي سيتم معاقبتهم على مخالفتها.

مراجع البحث

1- Sharadga, T. M. A., Tahat, Z., & Safori, A. O. (2022). Journalists' perceptions towards employing artificial intelligence techniques in Jordan TV's newsrooms. Studies in Media and Communication, 10(2), 239-248.

2- Ahmed, Nur., Muntasir Wahed, and Neil C. Thompson.(2023.) "The Growing Influence of Industry in AI Research." Science 379 (6635): 884–886.
https://doi.org/10.1126/science.ade2420

3- Lehdonvirta, Vili. 2023. "OII | Behind AI, a Massive Infrastructure Is Changing Geopolitics." Oxford Internet Institute
. https://www.oii.ox.ac.uk/news-events/news/behind-ai-a-massive-infrastructure-is-changing-geopolitics

4- Hassan, A., Albayari, A. (2022). The Usage of Artificial Intelligence in Journalism. In: Hamdan, A., Harraf, A., Arora, P., Alareeni, B., Khamis Hamdan, R. (eds) Future of Organizations and Work After the 4th Industrial Revolution. Studies in Computational Intelligence, vol 1037. Springer, Cham.
https://doi.org/10.1007/978-3-030-99000-8_10

5- Biever, C. (2023). ChatGPT broke the Turing test — the race is on for new ways to assess AI. nature.

٦- Marconi, F. (2020). Newsmakers: Artificial intelligence and the future of journalism. Columbia University Press.

7- Attard, M., Davis, M., & Main, L. (2023). Gen AI and journalism. Centre for Media Transition, University of Technology Sydney, Australia, cmt.uts.edu.au. https://doi.org/10.608/m9.figshare.24751881

٨- المؤشر العالمي لصحافة الذكاء الاصطناعي (٢٠٢٣) مؤسسة صحافة الذكاء الاصطناعي للبحث والاستشراف AIJRF ، ابو ظبى، الامارات المتحدة. https://aijournalism.net

٩- رفعت البدرى(٢٠٢١) صحافة الذكاء الاصطناعي،دار النخبة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة .

10- JACKSON, F. (2023). Meet China's AI news anchor: Virtual young woman claims to have learned the skills of 'thousands of presenters – but can only answer pre-set questions with propaganda-driven responses.

11- Hsu, J. (2023). Deepfake videos create false memories – but so do fake articles. Retrieved from metroids: https://www.newscientist.com/article/2383218-deepfake-videos-create-false-memories-but-so-do-fake-articles/

12- Bedingfield, W. (2023). How Indiana Jones and the Dial of Destiny De-Aged Harrison Ford. wired.

13- Jacob Zinkula, A. M. (2023). A guy tried using ChatGPT to turn $100 into a business making ‘as much money as possible.’ Here are the first 4 steps the AI chatbot gave him. Yahoo News.
14- Service, L. I. (2023). Lynx Insight Service.
Retrieved from https://www.reuters.com/authors/lynx-insight-service/
15- Mathur, V. (2023). Netflix’s use of Artificial Intelligence Algorithms. analyticssteps.
16- DYSART, J. (2022). BBC’S AI-GENERATED NEWS: EVER MORE SOPHISTICATED. robotwritersai.
17- Nic Newman(٢٠٢٤) Journalism, media, and technology trends and predictions 2024, Reuters Institute for the Study of Journalism, 9th January 202٤.
https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/journalism-media-and-technology-trends-and-predictions-2024
١٨- لجنة دعم الصحفيين(JSC) (٢٠٢٣) الذكاء الإصطناعي في الإعلام: الاتفاقيات الدولية ودور الصحفيين في ظل تطور أدوات الذكاء الإصطناعي، ٥يونيو ٢٠٢٣.
JSC- لجنة دعم الصحفيين - الذكاء الإصطناعي في الإعلام: الاتفاقيات الدولية ودور الصحفيين في ظل تطور أدوات الذكاء الإصطناعي(journalistsupport.net)
19- Yu, Y., Huang, K.-E., Jones, B.D.: Artificial intelligence inmedia: journalists ‘perceptions and organizational talk. Communication, technologies et development (2020)
20- Shin, D., Hameleers, M., Park, Y.J., Kim, J.N., Trielli, D., Diakopoulos, N.A., Helberger, N., Lewis, S.C., Westlund, O., Baumann, S.: Countering algorithmic bias and disinformation and effectively harnessing the power of ai in media. J. Mass Commun. Q. **99**, 887–907 (2022)
21- Monti, M.: Automated journalism and freedom of information: ethical and juridical problems related to ai in the press field (2019)
22- Stahl, B.C., Stahl, B.C.: Ethical issues of AI. Artificial Intelligence for a better future: An ecosystem perspective on the ethics of AI and emerging digital technologies, 35–53 (2021)
23- Aljalabneh, A., Aljawawdeh, H., Mahmoud, A., Sharadqa, T., Al-Zoubi, A. (2024). Balancing Efficiency and Ethics: The Challenges of Artificial Intelligence Implementation in Journalism. In: Khoury, R.E., Nasrallah, N. (eds) Intelligent Systems, Business, and Innovation Research Studies in Systems, Decision and Control, vol 489. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-36895-0_64
٢٤- نبيل عودة (٢٠٢٣)الذكاء الاصطناعي والصحافة، trtarabi، أغسطس٢٠٢٣،
الذكاء الصناعي والصحافة.. كيف نستثمر في التكنولوجيا لإعلام أكثر احترافية؟(trtarabi.com)
25- Think Tank European Parliament (٢٠٢٣) Artificial intelligence act, Briefing 11-03-2024

https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/EPRS_BRI(2021)698792
٢٦- شينا ماكالم وزوي كلينمان(٢٠٢٣) الولايات المتحدة تعلن عن "أقوى إجراءات في العالم حتى الآن" بشأن السلامة في حقل الذكاء الاصطناعي، قسم التكنولوجيا بي بي سي، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣.
https://www.bbc.com/arabic/articles/c72mppxz332o
27- Danielle Ferron, Ad. E., Alexandra Provost (2024) Legal framework for artificial intelligence: What is the approach of the European Union, the United States and China? LANGLOIS LAWYERS LLP, FEBRUARY 1ST, 2024
٢٨- البوابة الرسمية لدولة الامارات العربية(٢٠٢٤)
https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/government-services-and-digital-transformation/uae-strategy-for-artificial-intelligence
٢٩ - مؤسسة صحافة الذكاء الاصطناعي للبحوث والاستشراف(٢٠٢٤)
https://aijournalism.net/ar/
٣٠- قرار مجلس الوزراء بإنشاء المركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي ٢٠٢٠ (ICAIRE) بمدينة الرياض، وإقرار اليونسكو له مركزًا دوليًا من الفئة الثانية،
https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Documents/ai-principles.pdf
٣١- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات(٢٠٢٣) مصر تُطلق ميثاق الذكاء الاصطناعي المسؤول،٢٠ ابريل ٢٠٢٣.
https://mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/66939
٣٢- المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية "دراية"(٢٠٢٣)
https://draya-eg.org/2023/01/27/
٣٣- إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية"(٢٠٢٣) ضبط التكنولوجيا: سياسات واشنطن لتنظيم مجال الذكاء الاصطناعي، ٨ نوفمبر ٢٠٢٣
https://www.interregional.com/article/
34- Amaka Nwaokocha (٢٠٢٣) China sets stricter rules for training generative AI models, Coin telegraph, OCT 13, 2023.
https://cointelegraph.com/news/china-sets-stricter-rules-training-generative-ai-models
٣٥- مسار للقانون والتكنولوجيا(٢٠٢٤) قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي: الأهداف والبنية والأحكام الرئيسية،مايو ١٣, ٢٠٢٤.https://masaar.net/ar/
٣٦- عصام الجوهرى (٢٠٢٤) مواجهة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢١ مارس ٢٠٢٤.
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8978
٣٧- - ماجد هاشم كيلاني(٢٠٢٣) المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي في مصر (دراسة تحليلية نقدية)، مجلة القانون والدراسات الاجتماعية، جامعة بدر، القاهرة م ٢ ع ٢، ٢٠٢٣مارس ، ص٢٦٩-٢٨٣.